ميدان
MAYDAN

استراتيجية الأمن القومي الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية

"تمت الترجمة بواسطة فريق ميدان"

البيت الأبيض

واشنطن

أيها المواطنون الأمريكيون الأعزاء

لقد أنقذنا أمتنا والعالم من كارثة ومحنة مروعة خلال الشهور التسعة الماضية بعد أربع سنوات من الضعف والتطرف والفشل القاتل. لقد تحركت إدارتي بشكل عاجل وسرعة تاريخية لتستعيد القوة الأمريكية داخل الوطن وخارجه ولكي تحقق السلام والاستقرار للعالم.

لا توجد إدارة عبر التاريخ استطاعت تحقيق هذا التحول الدرامي في مثل هذا الوقت القصير.

لقد استعدنا منذ اليوم الأول لي في مكتبي سيادة حدود الولايات المتحدة الأمريكية ونشرنا قوات الجيش الأمريكي لوقف غزو بلادنا. لقد تخلصنا من الأيدلوجية المتطرفة وأيقظنا التفوق النوعي والطبقي للجيش الأمريكي. وبدأنا في تعزيز قدرات جيشنا باستثمارات تقدر ب تريليون دولار. لقد أعدنا بناء تحالفاتنا وقمنا بحث شركائنا على المساهمة بشكل أكبر في الدفاع المشترك بما في ذلك الالتزام التاريخي لحلف الناتو برفع الإنفاق الدفاعي من 2% إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي. قمنا بإطلاق العنان لإنتاج الولايات المتحدة للطاقة لاستعادة استقلالنا وفرضنا تعريفات جمركية تاريخية لإعادة الصناعة الوطنية إلى مسارها الأصلي.

لقد قمنا في عملية " مطرقة منتصف الليل" بالقضاء على قدرة إيران على تخصيب اليورانيوم. وقمت بإعلان منصات المخدرات والإرهاب المتوحشة في منطقتنا منظمات إرهابية أجنبية. وفي خلال ثمانية أشهر فقط قمنا بإنهاء ثماني صراعات دامية، بما في ذلك الصراع بين كمبوديا وتايلاند، وكوسوفا وصربيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وباكستان والهند، وإسرائيل وإيران، ومصر وأثيوبيا، وأرمينيا وأذربيجان، وأنهينا الحرب في غزة مع عودة جميع الرهائن إلى عائلاتهم.

أمركا الآن قوية وتُحترم وبسبب هذا فإنا نقوم بتحقيق السلام في جميع أنحاء العالم.

ففي كل شيء نفعله، نضع أمريكا نُصب أعيننا في المقام الأول.

فيما يلي استراتيجية الأمن القومي التي توضح الخطوات الاستثنائية التي قمنا بوضعها. هذه الوثيقة تُعد خارطة الطريق لضمان بقاء الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأعظم والأكثر نجاحًا في تاريخ البشرية، ومهد الحرية على الأرض. وخلال السنوات القادمة، سنواصل تطوير كل بُعد من أبعاد قوتنا الوطنية، وسنجعل أمريكا أكثر أمانًا، وثراء وحرية وعظمة وقوة أكثر من أي وقت مضى.

دونالد ترامب

البيت الأبيض

نوفمبر 2025

جدول المحتويات

أولًا المقدمة – ما هي الاستراتيجية الأمريكية 1

1- كيف انحرفت الاستراتيجية الأمريكية عن مسارها 1

2- التصحيح الضروري والقبول للرئيس ترامب.....2

ثانيًا: ماذا يجب أن تريد الولايات المتحدة؟ 3

1-ماذا نريد بوجه عام.....3

2- ماذا نريد أن نعطي العالم وماذا نأخذ منه؟ 5

ثالثًا: ما هي وسائل أمريكا المتاحة لنحصل على ما نريد؟ 6

رابعًا: الإستراتيجية 8

1- المبادئ 8

2- الأولويات 11

3- المناطق 15

A- نصف الكرة الغربي 15

B- آسيا 19

C- أوربا 25

D- الشرق الأوسط 27

E- إفريقيا 29

مقدمة

أولًا: ما هي الإستراتيجية الأمريكية؟

1- كيف انحرفت الإستراتيجية الأمريكية عن مسارها؟

لضمان أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأقوى والأغنى والأكثر نجاحًا في العالم لعقود قادمة، فوطننا يحتاج إلى إستراتيجية متواصلة ومركزة على كيفية التعامل مع العالم. ولكي نحصل على هذا الحق، يجب أن يعلم جميع الأمريكيين ما هي الاستراتيجية وماذا نفعل ولماذا.

"الاستراتيجية" هي خطة محددة وواقعية تشرح العلاقة الأساسية بين الغايات والوسائل: تبدأ من تقييم دقيق لما هو مطلوب، وما هي الأدوات المتاحة، أو التي يمكن بناءها بشكل واقعي، لتحقيق الهدف المنشود

يجب على الاستراتيجية أن تقيّم وتصنف أولوياتها. ليس كل بلد، أو منطقة أو قضية -مهما بلغت أهميتها -محور عمل الاستراتيجية الأمريكية. فإن غاية السياسة الخارجية هي حماية المصالح الوطنية الأساسية؛ وهذا هو محور هذه الاستراتيجية.

لقد عجزت الاستراتيجيات الأميركية منذ نهاية الحرب الباردة في تحقيق أهدافها، فقد كانت عبارة عن قوائم غير واضحة من الرغبات أو الغايات المرجوة؛ ولم تحدد بوضوح ما نريده، بل اكتفت بعبارات غامضة؛ وكثيرا ما أخطأت في تقدير ما ينبغي لنا أن نفعله.

بعد انتهاء الحرب الباردة، أقنعت نخبة السياسة الخارجية الأمريكية أنفسهم بأن الهيمنة الأمريكية الدائمة على العالم بأسره هي في مصلحة بلدنا. ومع ذلك، فإن شؤون البلدان الأخرى تهمنا فقط إذا كانت أنشطتها تهدد مصالحنا بشكل مباشر.

لقد أخطأت نخبنا بشدة في تقدير استعداد أمريكا لتحمل الأعباء العالمية إلى الأبد التي لم ير فيها الشعب الأمريكي أي صلة بالمصلحة الوطنية. لقد بالغوا في تقدير قدرة أمريكا على تمويل دولة رفاهية وتنظيمية وإدارية ضخمة إلى جانب مجمع عسكري ودبلوماسي واستخباراتي ومساعدات خارجية ضخمة، في آن واحد، لقد وضعوا رهانات خاطئة للغاية ومدمرة على العولمة وما يسمى بـ" التجارة الحرة "التي أفرغت الطبقة الوسطى والقاعدة الصناعية التي تعتمد عليها الهيمنة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية. لقد سمحوا للحلفاء والشركاء بتحميل تكلفة دفاعهم عن بلادهم على الشعب الأمريكي، وأحيانًا جرنا إلى صراعات وخلافات تركز فقط على مصالحهم، ولكنها هامشية، أو لا تمت بصلة إلى المصالح الأمريكية ولقد ربطوا السياسة الأمريكية بشبكة من المؤسسات الدولية، بعضها مدفوع بمعاداة صريحة لأمريكا، والعديد منها مدفوع بروح عابرة للحدود الوطنية تسعى صراحة إلى حل سيادة الدول الفردية. باختصار، لم تكتف نخبنا بالسعي وراء هدف غير مرغوب فيه ومستحيل من الأساس، بل إنها بذلك قوضت الوسائل الضرورية لتحقيق هذا الهدف: طابع أمتنا الذي بُنيت عليه قوتها وثروتها وكرامتها.

2-التصحيح الضروري والمقبول للرئيس ترامب.

لم يكن أي من هذا حتمياً. أثبتت الإدارة الأولى للرئيس ترامب أنه بالقيادة الصحيحة التي تتخذ الخيارات الصحيحة، كان من الممكن — بل وكان من الضروري — تجنب كل ما سبق، وتحقيق الكثير غير ذلك. نجح هو وفريقه في حشد قوى أمريكا العظيمة لتصحيح المسار وبدء عصر ذهبي جديد لبلادنا. إن استمرار الولايات المتحدة على هذا المسار هو الهدف الشامل لإدارة الرئيس ترامب الثانية، ولهذا الوثيقة.

تُعد الأسئلة المطروحة أمامنا الآن هي:

1) ما الذي يجب أن تريده الولايات المتحدة؟
2) ما هي الوسائل المتاحة لدينا لتحقيق ذلك؟
3) كيف يمكننا ربط الغايات والوسائل في استراتيجية أمن قومي قابلة للتطبيق؟

ثانيًا: ما الذي يجب ن تريده الولايات المتحدة؟

1- ماذا نريد بشكل عام؟

- أولاً وقبل كل شيء، نريد استمرار بقاء وسلامة الولايات المتحدة كجمهورية مستقلة وذات سيادة، تحافظ حكومتها على الحقوق الطبيعية التي منحها الله لمواطنيها وتضع رفاهم ومصالحهم على رأس أولوياتها.
- نريد حماية هذا البلد وشعبه وأرضه واقتصاده وطريقة عيشه من الهجمات العسكرية والتأثيرات الأجنبية المعادية، سواء كانت تجسسًا، أو ممارسات تجارية استغلالية، أو تهريب مخدرات، أو بشر، أو دعاية مدمرة وعمليات تخريب ثقافي أو أي تهديد آخر لأمتنا.
- نريد السيطرة الكاملة على حدودنا، وعلى نظام الهجرة لدينا، وعلى شبكات النقل التي يدخل من خلالها الناس إلى بلدنا - بشكل قانوني وغير قانوني.
- نريد عالماً لا تكون فيه الهجرة مجرد" هجرة منظمة "بل عالماً تعمل فيه الدول ذات السيادة معاً لوقف التدفقات السكانية المفتقرة إلى الاستقرار في بلادها بدلاً من تسهيلها، ولديها سيطرة كاملة على من تقبل ومن لا تقبل.
- نريد بنية تحتية وطنية مرنة يمكنها مقاومة الكوارث الطبيعية، ومقاومة وإحباط التهديدات الأجنبية، ومنع أو التخفيف من أي أحداث قد تضر بالشعب الأمريكي أو تعطل الاقتصاد الأمريكي. لا ينبغي لأي عدو أو خطر أن يكون قادرًا على تعريض أمريكا للخطر.
- نريد أن نقوم بتجنيد وتدريب وتجهيز ونشر أقوى جيش في العالم وأكثره فتكًا وامتلاكًا وتطبيقًا للتكنولوجيا لحماية مصالحنا وردع الحروب، و—إذا لزم الأمر—الانتصار فيها بسرعة وحسم، بأقل عدد ممكن من الخسائر في صفوف قواتنا.
- ونريد جيشًا يفخر فيه كل فرد من أفراده ببلده ويثق في مهمته.
- نريد أقوى رادع نووي وأكثره مصداقية وحداثة في العالم، بالإضافة إلى أنظمة دفاع صاروخية من الجيل التالي - بما في ذلك نظام" القبة الذهبية "لحماية الأراضي الأمريكية والشعب الأمريكي والأصول الأمريكية في الخارج وحلفاء الولايات المتحدة.
- نريد أقوى اقتصاد في العالم، وأكثر ديناميكية، وابتكارًا، وتقدمًا. فمن المعلوم بالبديهة أن الاقتصاد الأمريكي هو أساس نمط الحياة الأمريكي، الذي يعد بالرخاء على نطاق واسع ويحققه، ويخلق حراكًا تصاعديًا، ويكافئ العمل الجاد. كما ان اقتصادنا هو أيضًا أساس مكانتنا العالمية والأساس الضروري لجيشنا.
- نريد أن يكون لدينا أقوى قاعدة صناعية في العالم. فالقوة الوطنية الأمريكية تعتمد على قطاع صناعي قوي قادر على تلبية متطلبات الإنتاج في أوقات السلم والحرب على حد سواء. وهذا يتطلب ليس فقط قدرة إنتاج صناعية دفاعية مباشرة، بل أيضاً قدرة إنتاجية متعلقة بالدفاع ويجب أن تصبح تنمية القوة الصناعية الأمريكية أولوية قصوى في السياسة الاقتصادية الوطنية.
- نريد ان يكون قطاع الطاقة الأمريكي هو الأقوى والأكثر إنتاجية وابتكارًا في العالم – قطاع قادر ليس فقط على تغذية النمو الاقتصادي الأمريكي، بل أن يكون أحد الصناعات التصديرية الرائدة في أمريكا.
- نريد أن نظل البلد الأكثر تقدمًا علميًا وتكنولوجيًا والأكثر ابتكارًا في العالم، وأن نبني على هذه القوى.

- ونريد حماية ملكيتنا الفكرية من السرقة الأجنبية. إن روح الريادة الأمريكية هي ركيزة أساسية لقوتنا الاقتصادية المستمرة وتفوقنا العسكري؛ ويجب الحفاظ عليها.
- نريد الحفاظ على" القوة الناعمة "التي لا تضاهى للولايات المتحدة والتي نمارس من خلالها تأثيرًا إيجابيًا في جميع أنحاء العالم بما يعزز مصالحنا. وفي القيام بذلك، لن نعتذر عن ماضي بلدنا وحاضره، بالتوازي مع احترام الأديان والثقافات وأنظمة الحكم المختلفة في البلدان الأخرى. القوة الناعمة "التي تخدم المصلحة الوطنية الحقيقية لأمريكا لا تكون فعالة إلا إذا آمنا بعظمة بلدنا وكرامته المتأصلة.
- أخيرًا، نريد استعادة وتنشيط الروح والثقافية الأمريكية، التي بدونها يستحيل تحقيق الأمن على المدى الطويل.
- نريد أمريكا تعتز بأمجادها الماضية وأبطالها، وتتطلع إلى عصر ذهبي جديد.
- نريد شعبًا فخورًا وسعيدًا ومتفائلًا بأنه سيترك بلده للجيل القادم أفضل مما وجده.
- نريد مواطنين يعملون في وظائف مربحة — دون أن يبقى أحد على الهامش — ويشعرون بالرضا من تيقنهم أن عملهم ضروري لازدهار أمتنا ورفاهية الأفراد والأسر. لا يمكن تحقيق ذلك دون زيادة أعداد الأسر التقليدية القوية التي تربي أطفالاً أصحاء.

2-ماذا نريد للعالم ومنه؟

يتطلب تحقيق هذه الأهداف حشد كل موارد قوتنا الوطنية، إلا أن تركيز هذه الاستراتيجية منصبّ على السياسة الخارجية. ما هي المصالح الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية؟ ماذا نريد للعالم ومنه؟

- نريد ضمان بقاء نصف الكرة الغربي مستقرًا بدرجة معقولة، ويُحكم بطريقة جيدة بما يكفي لمنع الهجرة الجماعية إلى الولايات المتحدة وإعاقتها؛ نريد نصف كرة تتعاون حكوماته معنا ضد إرهابيي تهريب المخدرات، واتحاد العصابات الإجرامية، وغيرها من المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية؛ نريد نصف كرة يظل خاليًا من أي توغل أجنبي معادٍ أو يسعى إلى ملكية للأصول الرئيسية، ويدعم سلاسل التوريد الحيوية؛ ونريد ضمان استمرار وصولنا إلى المواقع الاستراتيجية الرئيسية. بعبارة أخرى، سنؤكد ونطبق "نتيجة ترامب" لمبدأ مونرو؛

ملحوظة توضيحية خارج النص الأصلي

رسّخ مبدأ مونرو، الذي صاغه الرئيس جيمس مونرو عام ١٨٢٣، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية، وحذر القوى الأوروبية من مزيد من الاستعمار أو التدخل في الأميركتين. وأعلن أن أي تدخل أوروبي في الشؤون السياسية للأمريكيتين سيُعتبر عملاً عدائياً ضد الولايات المتحدة. شكّل هذا المبدأ أساس السياسة الخارجية الأمريكية لعقود، مؤكداً على الهيمنة الأمريكية في نصف الكرة الغربي والانعزالية تجاه النزاعات الأوروبية.

- نريد وقف الضرر المستمر الذي تُلحقه الجهات الفاعلة الأجنبية بالاقتصاد الأمريكي وعكس مساره، مع الحفاظ على منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة، والحفاظ على حرية الملاحة في جميع الممرات البحرية الحيوية، والحفاظ على سلاسل إمداد آمنة وموثوقة، وإمكانية الوصول إلى المواد الحيوية.
- نريد دعم حلفائنا في الحفاظ على حرية وأمن أوروبا، مع استعادة ثقة أوروبا بنفسها الحضارية وهويتها الغربية.
- نريد منع أي قوة معادية من الهيمنة على الشرق الأوسط، وإمداداته من النفط والغاز، والمنافذ التي تمر عبرها، مع تجنب "الحروب الأبدية" التي أغرقتنا في تلك المنطقة بتكلفة باهظة.
- نريد ضمان أن التكنولوجيا الأمريكية والمعايير الأمريكية - لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والحوسبة الكمومية - تدفع العالم إلى الأمام.

هذه هي المصالح الوطنية الجوهرية والحيوية للولايات المتحدة. وفي حين أن لدينا مصالح أخرى أيضًا، فإن هذه هي المصالح التي يجب أن نركز عليها فوق كل المصالح الأخرى، والتي نتجاهلها أو نهملها على مسؤوليتنا الخاصة.

ثالثًا: ما هي الوسائل الأمريكية المتاحة لتحقيق ما نريده ونسعى إليه؟

- ❖ تحتفظ أمريكا بالمكانة الأكثر إثارة للحسد في العالم، مع أصول وموارد ومزايا رائدة على مستوى العالم،
- ❖ بما في ذلك:
- ❖ نظام سياسي مرنًا وقادرًا على تصحيح المسار.
- ❖ أكبر اقتصاد في العالم وأكثرها ابتكارًا، والذي يولد ثروة يمكننا استثمارها في المصالح الاستراتيجية ويوفر نفوذًا على البلدان التي ترغب في الوصول إلى أسواقنا.
- ❖ نظامًا ماليًا وأسواق رأس المال الرائدة في العالم، بما في ذلك مكانة الدولار كعملة احتياطية عالمية.
- ❖ قطاع التكنولوجيا الأكثر تقدمًا وابتكارًا وربحية في العالم، والذي يدعم اقتصادنا ويوفر ميزة نوعية لجيشنا ويعزز نفوذنا العالمي.
- ❖ الجيش الأقوى في العالم والأكثر قدرة.
- ❖ شبكة واسعة من التحالفات، مع حلفاء وشركاء بموجب معاهدات في أكثر المناطق أهمية من الناحية الاستراتيجية في العالم.
- ❖ موقع جغرافي نُحسد عليه، مع موارد طبيعية وفيرة، وعدم وجود قوى منافسة تهيمن مادياً على نصف الكرة الغربي، وحدود لا تتعرض لخطر الغزو العسكري، وقوى عظمى أخرى تفصلها مسافات شاسعة من المحيطات.
- ❖ قوة ناعمة ونفوذ ثقافي لا مثيل لهما.
- ❖ شجاعة وإرادة ووطنية الشعب الأمريكي.

بالإضافة إلى ذلك، من خلال أجندة الرئيس ترامب المحلية القوية، فإن الولايات المتحدة تعمل على ما يلي:

- ❖ إعادة غرس ثقافة الكفاءة، واستئصال ما يسمى بـ"DEI "وغيرها من الممارسات التمييزية والمناهضة للمنافسة التي تحط من شأن مؤسساتنا وتعيق تقدمنا؛

ملحوظة توضيحية غير موجودة بالنص الأصلي:

التنوع والإنصاف والشمول (DEI)

هي أطر تنظيمية تهدف إلى تعزيز المعاملة العادلة والمشاركة الكاملة لجميع الأشخاص، ولا سيما المجموعات التي عانت تاريخياً من نقص التمثيل أو التهميش أو التمييز على أساس الهوية أو الإعاقة. تمثل هذه المفاهيم الثلاثة (التنوع والإنصاف والشمول) معاً" ثلاث قيم مترابطة بشكل وثيق "تسعى المنظمات إلى إضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال أطر .DEI

- ❖ إطلاق العنان لقدراتنا الهائلة في إنتاج الطاقة كأولوية استراتيجية لتعزيز النمو والابتكار، ودعم الطبقة الوسطى وإعادة بنائها.

- ❖ إعادة تصنيع اقتصادنا (تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد صناعي)، مرة أخرى لدعم الطبقة الوسطى بشكل أكبر والسيطرة على سلاسل التوريد وقدرات الإنتاج الخاصة بنا.
- ❖ إعادة الحرية الاقتصادية لمواطنينا من خلال تخفيضات ضريبية تاريخية وجهود إلغاء القيود التنظيمية، مما يجعل الولايات المتحدة المكان المثالي للقيام بالأعمال التجارية واستثمار رأس المال.
- ❖ الاستثمار في التقنيات الناشئة والعلوم الأساسية، لضمان استمرار ازدهارنا وميزتنا التنافسية وهيمنتنا العسكرية للأجيال المقبلة.

الهدف من هذه الاستراتيجية هو ربط كل هذه الأصول الرائدة عالميًا، وغيرها، لتعزيز القوة والتفوق الأمريكي وجعل بلدنا أعظم مما كان عليه في أي وقت مضى.

رابعًا: الاستراتيجية

1-المبادئ

تنتهج السياسة الخارجية للرئيس ترامب نهجًا براجماتيًا دون أن تكون برجماتية بالمعنى الأيديولوجي، وواقعية دون أن تنتمي للمدرسة الفكرية الواقعية، ومبادئية دون أن تكون مثالية، وقوية دون أن تكون متشددة، ومتحفّظة دون أن تكون حمائمية. وهي لا تقوم على أيديولوجيا سياسية تقليدية، بل تنطلق قبل كل شيء من معيار واحد: ما الذي ينجح ويخدم مصلحة أمريكا — أو بكلمتين: "أمريكا أولًا."

لقد رسّخ الرئيس ترامب إرثه باعتباره رائد السلام. فإلى جانب النجاح الاستثنائي الذي حققه خلال ولايته الأولى من خلال اتفاقيات أبراهام التاريخية، استخدم ترامب مهاراته التفاوضية لتحقيق مستوى غير مسبوق من السلام في ثماني نزاعات حول العالم خلال ثمانية أشهر فقط من ولايته الثانية. فقد تفاوض على اتفاقات سلام بين: كمبوديا وتايلاند، كوسوفو وصربيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، باكستان والهند، إسرائيل وإيران، مصر وإثيوبيا، أرمينيا وأذربيجان، كما أنهى الحرب في غزة مع إعادة جميع الأسرى الأحياء إلى عائلاتهم.

إن منع النزاعات الإقليمية من التحول إلى حروب عالمية تجرّ العالم إلى الفوضى هو أمر يستحق اهتمام القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو أولوية لهذه الإدارة؛ فالعالم المشتعل، الذي تصل حروبه إلى شواطئنا، يضرّ بالمصالح الأمريكية. ولهذا يستخدم الرئيس ترامب الدبلوماسية غير التقليدية، والقوة العسكرية الأمريكية، والضغوط الاقتصادية لإخماد بؤر التوتر بين الدول النووية، وإنهاء الحروب العنيفة المتجذّرة في قرون من العداء.

وقد أثبت الرئيس ترامب أن السياسات الأمريكية في مجالات الخارجية والدفاع والاستخبارات يجب أن تُبنى على المبادئ الأساسية التالية:

- ❖ تعريف مركز ومحدّد للمصلحة الوطنية

منذ نهاية الحرب الباردة على الأقل، دأبت الإدارات الأمريكية على تبني استراتيجيات للأمن القومي توسّع تعريف المصلحة الوطنية إلى درجة تجعل كل قضية أو نشاط داخل نطاقها، لكن التركيز على كل شيء يعني في الحقيقة عدم التركيز على أي شيء، لذلك ستتركّز جهود الولايات المتحدة على مصالحنا الجوهرية في الأمن القومي فقط.

- ❖ السلام عبر القوة

القوة هي أفضل وسائل الردع، فالجهات التي تُردَع بما يكفي عن تهديد المصالح الأمريكية لن تقدم على ذلك، كما تمكّن القوة الولايات المتحدة من تحقيق السلام لأن الأطراف التي تحترم قوتنا غالبًا ما تطلب مساعدتنا وتستجيب لجهودنا في حل النزاعات وحفظ الاستقرار، لذا يجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على أن

يكون اقتصادها هو الأقوى، وأن تطوّر أحدث التقنيات، وتقوّي الصحة الثقافية للمجتمع، وتمتلك أكثر القوات العسكرية قدرة في العالم.

❖ الميل إلى عدم التدخل

أكّد مؤسِّسو الولايات المتحدة في إعلان الاستقلال تفضيلًا واضحًا لعدم تدخل الأمة في شؤون الدول الأخرى، استنادًا إلى أن جميع البشر يملكون حقوقًا طبيعية متساوية، وأن جميع الأمم لها حق المكانة المستقلة والمتساوية وفقًا لقوانين الطبيعة وإله الطبيعة. ومع أنّ الالتزام الصارم بعدم التدخل ليس ممكنًا لدولة ذات مصالح واسعة ومتنوعة مثل الولايات المتحدة، إلا أنّ هذا الميل يجب أن يضع سقفًا عاليًا لما يمكن اعتباره تدخلًا مبرّرًا.

❖ الواقعية المرنة

ستتسم السياسة الأمريكية بالواقعية تجاه ما هو ممكن ومناسب ومطلوب في التعامل مع الدول الأخرى، فنحن نسعى إلى علاقات طيبة وتبادل تجاري سلمي مع الأمم، دون فرض نماذج ديمقراطية أو اجتماعية تتعارض مع تقاليدها وتواريخها، ولا يوجد أي تناقض في الحفاظ على علاقات جيدة مع دول تختلف نظمها السياسية عن نظامنا، بينما نشجع أصدقاءنا المتشابهين معنا على التمسك بقيمنا المشتركة بما يخدم مصالحنا.

❖ أولوية الدول

إن الوحدة السياسية الأساسية في العالم هي — وستظل — الدولة القومية. ومن الطبيعي والعادل أن تقدّم كل دولة مصالحها وتحمي سيادتها، ويعمل العالم بأفضل صورة عندما تضع الدول مصالحها أولًا، وستضع الولايات المتحدة مصالحها فوق كل اعتبار، وتشجع الدول الأخرى على فعل الأمر ذاته، كما سندافع عن سيادة الدول ضد التدخلات المفرطة للمنظمات فوق القومية، ونسعى لإصلاح تلك المؤسسات بحيث تساعد على تعزيز السيادة بدل إضعافها.

❖ السيادة والاحترام

ستحمي الولايات المتحدة سيادتها بلا اعتذار، بما يشمل: منع المنظمات الدولية من تقويضها، ومنع محاولات القوى الأجنبية تقييد حرية التعبير أو التأثير على السياسات الأمريكية، والتصدي لعمليات الضغط والتأثير الخارجي التي تسعى لجرّ أمريكا إلى نزاعات خارجية، ووقف استغلال نظام الهجرة الأمريكي لبناء كتل انتخابية موالية لمصالح أجنبية. ستحدد الولايات المتحدة مسارها وقدرها بنفسها، بعيدًا عن أي تدخل خارجي.

❖ توازن القوى

لا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح لأي دولة بأن تصبح مهيمنة إلى درجة تهدد مصالحنا. وسنعمل مع الحلفاء والشركاء للحفاظ على توازنات القوى عالميًا وإقليميًا لمنع بروز خصوم مهيمنين، فكما ترفض الولايات المتحدة فكرة الهيمنة العالمية لنفسها، فإن عليها منع الآخرين من تحقيق ذلك، وهذا لا يعني فقد الأرواح والموارد لاحتواء نفوذ كل قوة كبرى، بل التعامل مع شركاء عندما تتطلب مصالحنا المشتركة مواجهة طموحات تهدد هذا التوازن.

❖ الانحياز للعامل الأمريكي

ستكون السياسة الأمريكية منحازة للعامل الأمريكي، وليس فقط للنمو الاقتصادي. وسنمنح الأولوية لعمّالنا، كما يجب إعادة بناء اقتصاد مزدهر وواسع الانتشار، لا يتركز في فئات صغيرة أو قطاعات محدودة أو مناطق بعينها.

❖ العدالة

من خلال التحالفات العسكرية والعلاقات التجارية وغير ذلك من الوسائل، ستُصر الولايات المتحدة على معاملتها معاملة عادلة من قِبل الدول الأخرى، ولن تقبل، لن نتسامح بعد الآن، ولا نستطيع أن نتحمل بعد الآن، الاستغلال المجاني، واختلال التوازن التجاري، والممارسات الاقتصادية الجشعة، وغير ذلك من الإجراءات التي تستغل حسن النية التاريخي لأمتنا والتي تضر بمصالحنا. وكما نريد لحلفائنا أن يكونوا أقوياء وأثرياء، ينبغي لهم أن يدركوا أن مصلحتهم تقتضي أيضًا أن تبقى الولايات المتحدة قوية وغنية. وعلى وجه الخصوص، نتوقع من حلفائنا أن ينفقوا نسبة أكبر بكثير من ناتجهم المحلي الإجمالي على دفاعهم الوطني، لتعويض عقود من الإنفاق غير المتوازن الذي تحملته الولايات المتحدة.

❖ الكفاءة والجدارة

إن ازدهار الولايات المتحدة وأمنها يعتمد في الاساس على ترسيخ الكفاءة وتعزيز مبدأ الجدارة. فالكفاءة والجدارة من أهم مزايانا الحضارية؛ حيث يقود توظيف أفضل الكفاءات وترقيتهم وتقديرهم إلى الابتكار والازدهار. وفي حال جرى القضاء على الكفاءة أو تهميش الجدارة، ستنهار الأنظمة المعقدة التي نعتمد عليها من البنية التحتية إلى الأمن القومي والتعليم والبحث العلمي. وإذا خُنقت الجدارة، ستتلاشى المزايا التاريخية لأمريكا في العلوم والتكنولوجيا، والصناعة، والدفاع، والابتكار. كما أنّ نجاح أيديولوجيات راديكالية تستبدل الكفاءة بمعايير قائمة على الفئات المفضّلة سيجعل أمريكا غير قادرة على الدفاع عن نفسها. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي استخدام مبدأ الجدارة كذريعة لفتح سوق العمل الأمريكي أمام العالم بحجة البحث عن مواهب عالمية تؤدي إلى إضعاف العمال الأمريكيين. ففي كل مبدأ وكل خطوة، يجب أن تكون أمريكا والأمريكيون أولًا.

2- الأولويات

❖ نهاية عصر الهجرة الجماعية

إنّ مَن تستقبلهم الدولة داخل حدودها—من حيث العدد ومن حيث المنشأ—سيحدّد بصورة حاسمة مستقبل تلك الدولة. وكل دولة تعتبر نفسها ذات سيادة تمتلك الحق والواجب في تحديد مستقبلها. وعلى امتداد التاريخ، منعت الدول ذات السيادة الهجرة غير المنضبطة، ومنحت الجنسية نادرًا للأجانب، وغالبًا وفق شروط صارمة. وقد أثبتت تجارب الغرب خلال العقود الماضية صواب هذه الحكمة التاريخية؛ إذ أدت الهجرة الجماعية في دول عدة حول العالم إلى إنهاك الموارد الداخلية، وزيادة معدلات العنف والجريمة، وإضعاف التماسك الاجتماعي، وإرباك أسواق العمل، وتقويض الأمن الوطني. ولذلك يجب أن ينتهي عصر الهجرة الجماعية. فأمن الحدود هو الركن الأول للأمن القومي. ويجب حماية البلاد من الغزو —ليس فقط من الهجرة غير المنضبطة، بل من التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب والمخدرات والتجسس والاتجار بالبشر. إن الحدود التي تخضع لإرادة الشعب الأمريكي، كما تنفذها حكومته، هي أساس بقاء الولايات المتحدة كجمهورية ذات سيادة.

❖ حماية الحقوق والحريات الأساسية

إن غاية الحكومة الأمريكية هي صون وحماية الحقوق الطبيعية التي وهبها الله للمواطنين الأمريكيين. ومن أجل ذلك، مُنحت مؤسسات الدولة سلطات واسعة وخطيرة. ولا يجوز إساءة استخدام هذه السلطات تحت أي ذريعة، سواء باسم "مكافحة التطرف"، أو "حماية ديمقراطيتنا"، أو غير ذلك من المبررات. وعندما تُساءُ ممارسة هذه السلطات، لا بد من محاسبة المسيئين. وتعدّ حرية التعبير، وحرية الدين والضمير، والحق في اختيار الحكومة المشتركة وتوجيهها، حقوقًا أساسية لا يجوز المساس بها. وفي الدول التي تشارك الولايات المتحدة هذه المبادئ—أو تدّعي مشاركتها—ستدافع الولايات المتحدة بقوة عن احترام هذه الحقوق نصًا وروحًا. وسنعارض القيود النخبوية المعادية للديمقراطية على الحريات الأساسية في أوروبا والعالم الأنجلو أمريكي وسائر العالم الديمقراطي، وخاصة بين حلفائنا.

❖ تقاسم الأعباء وتغييرها

لقد انتهى زمن تحمّل الولايات المتحدة أعباء النظام العالمي وحدها كما انتهى الأطلس. فمن بين حلفائنا وشركائنا توجد عشرات الدول الثرية والمتقدمة التي يجب أن تتحمل المسؤولية الأساسية عن أمن مناطقها، وأن تساهم بشكل أكبر بكثير في الدفاع المشترك. وقد وضع الرئيس ترامب معيارًا عالميًا جديدًا عبر *تعهد لاهاي*، الذي يُلزم دول الناتو بإنفاق 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، وهو ما وافق عليه الحلفاء وعليهم الآن الالتزام به. وبالاستمرار على نهج الرئيس ترامب في مطالبة الحلفاء بتولي مسؤولية أكبر في مناطقهم، ستؤسس الولايات المتحدة شبكة لتقاسم الأعباء، تعمل فيها كمنسق وداعم. ويضمن هذا النهج توزيع الأعباء بصورة عادلة، ويمنح الجهود شرعية أوسع. وسيكون النموذج شراكات مستهدفة تستخدم الأدوات الاقتصادية لمواءمة الحوافز، وتقاسم الأعباء مع الحلفاء ذوي التوجه المشترك، والإصرار على إصلاحات تضمن استقرارًا طويل الأمد. وستتيح هذه الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة مواجهة التأثيرات العدائية والتخريبية بفعالية أكبر، مع تجنب التوسع الزائد والضبابية التي أضعفت جهودًا سابقة. وستكون الولايات المتحدة مستعدة لتقديم الدعم—من خلال شروط

تجارية تفضيلية، أو تقاسم التكنولوجيا، أو مشتريات الدفاع—للدول التي تتحمل دورًا أكبر في أمن مناطقها وتنسّق ضوابط صادراتها مع الضوابط الأمريكية.

❖ **إعادة الاصطفاف عبر السلام**

إن السعي إلى اتفاقات سلام بتوجيه من الرئيس ترامب، حتى في الدول والمناطق البعيدة عن المصالح الجوهرية المباشرة، يُعد وسيلة فعالة لتعزيز الاستقرار، وتوسيع النفوذ العالمي للولايات المتحدة، وإعادة اصطفاف الدول والمناطق بما يخدم المصالح الأمريكية، وفتح أسواق جديدة. ولا تتطلب هذه الجهود إلا دبلوماسية رئاسية نشطة—وهو أمر لا يمكن للأمة تحقيقه إلا بوجود قيادة كفؤة. أما مكاسب هذه الجهود—إنهاء النزاعات المزمنة، إنقاذ الأرواح، وبناء صداقات جديدة—فتتجاوز بكثير التكاليف المحدودة من الوقت والاهتمام.

❖ **الأمن الاقتصادي**

لأن الأمن الاقتصادي أساس للأمن القومي، ستعمل الولايات المتحدة على تعزيز اقتصادها مع التركيز على ما يلي:

أ. التجارة المتوازنة

ستعطي الولايات المتحدة الأولوية لإعادة توازن علاقاتها التجارية، وتقليص العجز، والقضاء على العوائق التي تعيق صادراتنا، ووضع حد للممارسات التجارية غير التنافسية التي تضر بالصناعات والعمال الأمريكيين. ونعمل على ابرام اتفاقات تجارية عادلة ومتبادلة مع الدول التي تسعى إلى التعامل على أساس المنفعة والاحترام، لكن ستظل أولويتنا لعمالنا وصناعاتنا وأمننا القومي.

ب. تأمين سلاسل التوريد والمواد الحيوية

كما أكّد ألكسندر هاملتون منذ الأيام الأولى للجمهورية، يجب ألا تعتمد الولايات المتحدة على أي قوة خارجية لتوفير المكونات الأساسية—من المواد الخام إلى المنتجات النهائية—اللازمة للدفاع والاقتصاد. ويجب استعادة القدرة على الوصول المستقل والموثوق إلى السلع الضرورية للدفاع والحفاظ على نمط الحياة الأمريكي. وسيتطلب ذلك توسيع الوصول الأمريكي إلى المعادن والمواد الحيوية، ومواجهة الممارسات الاقتصادية المفترسة. كما ستراقب أجهزة الاستخبارات سلاسل التوريد والتقدم التكنولوجي عالميًا لتحديد المخاطر ومعالجتها.

ملحوظة توضيحية خارج النص الأصلي

كان ألكسندر هاملتون أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، وقد شارك في الحرب الثورية الأمريكية. ساعد في صياغة الدستور ودعا إلى التصديق عليه. كان مؤسس ومهندس النظام المالي الأمريكي من خلال دوره كأول وزير للخزانة.

ج. إعادة التصنيع

من يصنع يملك المستقبل. ستعيد الولايات المتحدة تصنيع اقتصادها، وإعادة توطين الصناعات، وجذب الاستثمار إلى الاقتصاد والقوى العاملة، مع التركيز على التقنيات الحيوية والناشئة. وسيتم ذلك عبر استخدام استراتيجي للتعرفة والابتكارات التكنولوجية التي تدعم الإنتاج الصناعي الواسع في جميع أنحاء البلاد، ورفع

مستوى معيشة العمال، وضمان عدم اعتماد الولايات المتحدة مجددًا على أي خصم حالي أو محتمل للحصول على منتجات أو مكونات حيوية.

د. إعادة بناء القاعدة الصناعية الدفاعية

لا يمكن لجيش قوي وفعّال أن يوجد دون قاعدة صناعية دفاعية قوية وفعّالة، وقد كشفت النزاعات الحديثة عن فجوة كبيرة بين الطائرات المسيّرة والصواريخ منخفضة التكلفة، وبين الأنظمة الدفاعية الباهظة لحمايتها. تحتاج الولايات المتحدة إلى تعبئة وطنية لابتكار دفاعات قوية ومنخفضة التكلفة، وإنتاج أنظمة وذخائر حديثة على نطاق واسع، وإعادة توطين سلاسل توريد الصناعات الدفاعية. كما يجب تزويد المقاتلين بقدرات واسعة من الأسلحة منخفضة التكلفة إلى الأنظمة المتقدمة اللازمة لمواجهة خصم عالي التطور. ولتحقيق رؤية الرئيس ترامب للسلام عبر القوة، يجب القيام بذلك بسرعة. كما ستُشجّع الولايات المتحدة حلفاءها على إعادة بناء صناعاتهم الدفاعية.

هـ. هيمنة الطاقة

إن استعادة الهيمنة الأمريكية في الطاقة—في النفط والغاز والفحم والطاقة النووية—وإعادة تصنيع المكونات الحيوية المرتبطة بها، تمثّل أولوية استراتيجية عُليا، فإن توفير الطاقة الرخيصة والوفيرة سيخلق وظائف جيدة، ويخفض التكاليف على المستهلكين والشركات، ويدعم إعادة التصنيع، ويحافظ على التفوق الأمريكي في التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، كما ستعمل زيادة صادرات الطاقة على تعميق العلاقات مع الحلفاء، وتحد من نفوذ الخصوم، وتحمي القدرة الدفاعية للولايات المتحدة، وتتيح—عند الضرورة—عرض القوة. وترفض الولايات المتحدة الأيديولوجيات المرتبطة بالتغير المناخي و"صافي الانبعاثات الصفري التي أضرت بأوروبا وتهدد الولايات المتحدة وتدعم خصومها.

و. حماية وتعزيز هيمنة القطاع المالي الأمريكي

تمتلك الولايات المتحدة أقوى الأسواق المالية ورؤوس الأموال في العالم، مما يُعد من ركائز القوة الأمريكية، وتمنح صانع القرار أدوات مهمة لدعم الأمن القومي، إلا أن هذا التفوق ليس مضمونًا، وتعزيزه يتطلب استغلال الاقتصاد الحر الديناميكي والريادة الأمريكية في التكنولوجيا المالية والابتكار، لضمان بقاء الأسواق الأمريكية الأكثر ديناميكية وسيولة وأمانًا، والأكثر جذبًا في العالم.

3- المناطق

أصبح من المألوف في وثائق من هذا النوع أن تُذكر كل منطقة من العالم وكل قضية، انطلاقًا من افتراضٍ مفاده أن أي إغفال يُعدّ ثغرة أو إهانة، ونتيجة لذلك، تصبح هذه الوثائق متضخمة ومشتتة—وهو عكس ما ينبغي أن تكون عليه الاستراتيجية.

إن التركيز وتحديد الأولويات يعنيان الاختيار—أي الإقرار بأن ليس لكل شيء نفس قدر الأهمية ذاتها لدى الجميع، وهذا لا يعني الادعاء بأن بعض الشعوب أو المناطق أو الدول غير مهمة بطبيعتها، فالولايات المتحدة، بكل المقاييس، هي أكثر الدول سخاءً في التاريخ—لكننا لا نستطيع أن نولي الاهتمام نفسه لكل منطقة ولكل مشكلة حول العالم.

إن الهدف من سياسة الأمن القومي هو حماية المصالح الوطنية الجوهرية—وتتجاوز بعض الأولويات الحدود الإقليمية. فعلى سبيل المثال، قد يفرض النشاط الإرهابي في منطقة أقل أهمية، في الظروف العادية، اهتمامًا عاجلًا من جانبنا، لكن الانتقال من هذا الواجب الطارئ إلى الاهتمام الطويل الأمد بأطراف النظام الدولي يُعد خطأً.

أ. نصف الكرة الغربي: ملحق ترامب لمبدأ مونرو

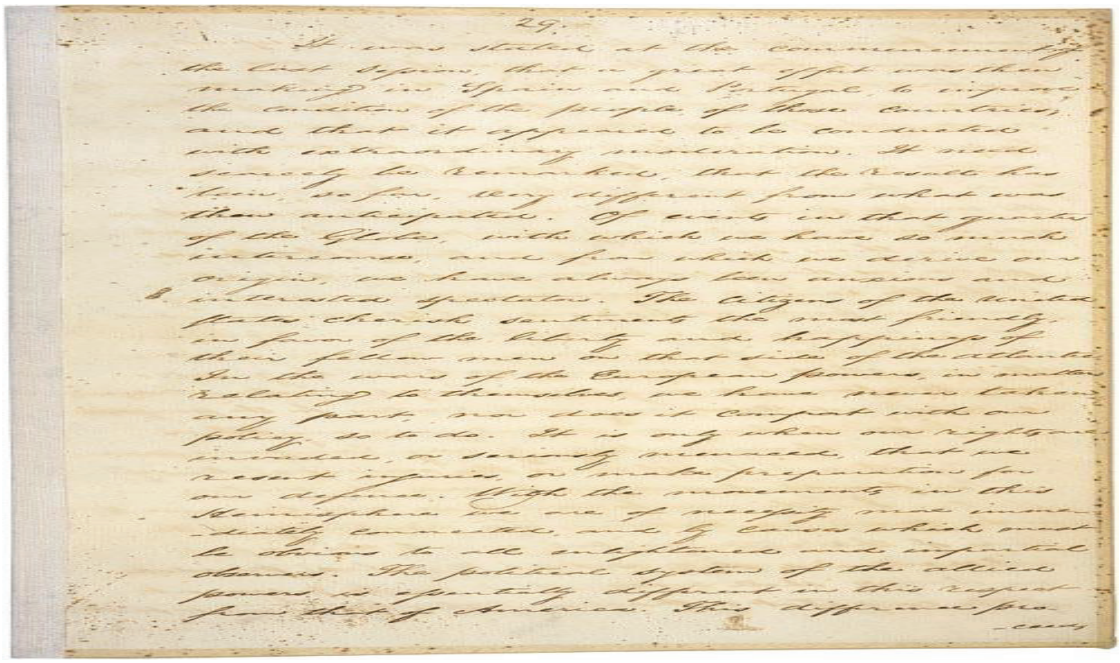

ملحوظة توضيحية خارج النص الأصلي

مبدأ مونرو

أصدره الرئيس جيمس مونرو، الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأمريكية، الذي انتخب عام 1816م رئيسا للمرة الأولى وعام 1820م إلى 1824م للمرة الثانية.

بعد انتخابه لولايته الثانية بدأ نفوذه يتقوى فأصدر بذلك هذا المبدأ الذي حمل اسمه والذي صدر في 2ديسمبر 1823 م على إثر الرسالة السنوية التي أرسل بها مونرو إلى الكونجرس الأمريكي فارتبطت العزلة الأمريكية باسمه.

ولقد بني هذا المبدأ على أساسين هما:

1-منع انتشار الاستعمار الأوروبي بإنشاء مستعمرات أوروبية جديدة في نصف الكرة الغرب.

2-منع أوروبا من التدخل في استقلال شعوب القارة الأمريكية أو تهديدها، مقابل عدم تورط الولايات المتحدة في القضايا الأوروبية الخاصة بهم.

بعد سنوات من الإهمال، ستعيد الولايات المتحدة تأكيد وتطبيق مبدأ مونرو من أجل استعادة ريادتها في نصف الكرة الغربي، ولحماية أمن الوطن الأميركي وضمان الوصول إلى الجغرافيا الحيوية في المنطقة. سنمنع القوى من خارج النصف الغربي من القدرة على نشر قوات، أو قدرات تهديدية، أو امتلاك، أو التحكم بأصول استراتيجية في منطقتنا. يُعد هذا "الملحق الترامبي" لمبدأ مونرو استعادة منطقية وفعّالة للقوة والأولويات الأميركية بما يتوافق مع مصالحنا الأمنية.

يمكن تلخيص أهدافنا في نصف الكرة الغربي بعبارة "التجنيد والتوسّع."

سنُجنّد الأصدقاء الموثوقين في المنطقة للسيطرة على الهجرة، ووقف تدفق المخدرات، وتعزيز الأمن، والاستقرار برًا وبحرًا، وسنُوسّع الشراكات من خلال تنمية وتقوية حلفاء جدد، مع تعزيز جاذبية الولايات المتحدة بوصفها الشريك الاقتصادي والأمني المفضل في المنطقة.

التجنيد

يجب أن تركز السياسة الأميركية على تجنيد دول إقليمية قادرة على المساهمة في تحقيق استقرار قابل للاستمرارية في المنطقة، حتى خارج حدودها، فهذه الدول ستساعدنا في وقف الهجرة غير الشرعية والمزعزِعة للاستقرار، وتحجيم اتحاد العصابات الإجرامية، ونقل التصنيع إلى الجوار، وتنمية الاقتصادات المحلية الخاصة، وغيرها من المهام. وسنُكافئ الحكومات والأحزاب والحركات المتوافقة مع مبادئنا واستراتيجيتنا، لكن دون تجاهل الحكومات ذات الرؤى المختلفة التي تشترك معنا في المصالح أو الرغبة في التعاون.

يتعين على الولايات المتحدة إعادة النظر في وجودها العسكري في نصف الكرة الغربي. ويشمل ذلك أربعة أمور واضحة:

- **إعادة ضبط انتشارنا العسكري العالمي** لمواجهة التهديدات العاجلة في منطقتنا، خصوصًا المهام المذكورة في هذه الاستراتيجية، والابتعاد عن مسارح فقدت أهميتها النسبية للأمن القومي الأميركي خلال العقود أو السنوات الأخيرة.

- **تعزيز حضور خفر السواحل والبحرية الأميركية** لضبط طرق الملاحة البحرية، ومنع الهجرة غير الشرعية وغيرها من الأنشطة غير المرغوبة، وتقليل الاتجار بالبشر والمخدرات، والسيطرة على طرق العبور الحيوية في الأزمات.
- **نشر قوات مستهدَفة** لتأمين الحدود وهزيمة اتحاد العصابات الاجرامية، حيث يلزم استخدام القوة المميتة بدلًا من سياسة إنفاذ القانون وحدها التي فشلت خلال العقود الأخيرة.
- **إنشاء أو توسيع نقاط الوصول العسكرية في المواقع الاستراتيجية المهمة.**

ستُولي الولايات المتحدة الأولوية للدبلوماسية التجارية من أجل تعزيز اقتصادنا وصناعاتنا، مستخدمةً التعريفة الجمركية والاتفاقيات التجارية المتبادلة كأدوات فعّالة. والهدف هو تمكين دول المنطقة من تطوير اقتصاداتها المحلية، بحيث يصبح نصف الكرة الغربي أكثر قوة وجاذبية كسوق للاستثمار والتجارة الأميركية. إن تعزيز سلاسل التوريد الحيوية في المنطقة سيقلل من التبعية ويزيد من مرونة الاقتصاد الأميركي. كما أن الروابط الاقتصادية بين الولايات المتحدة وشركائها ستفيد الطرفين، بينما تجعل من الصعب على القوى الخارجية زيادة نفوذها في المنطقة. وبالتوازي مع ذلك، سنعمل على تعزيز شراكاتنا الأمنية—من مبيعات الأسلحة إلى تبادل المعلومات وعمليات التدريب المشتركة.

التوسّع

في الوقت الذي نعزز فيه شراكاتنا مع الدول التي تربطنا بها علاقات قوية، ينبغي لنا أيضًا توسيع شبكة شركائنا في المنطقة. نريد أن ترى الدول الأخرى في الولايات المتحدة شريكها الأول، وسنعمل—بشتى الوسائل—على الحدّ من تعاونها مع غيرنا.

يضم نصف الكرة الغربي العديد من الموارد الاستراتيجية التي يجب أن تتعاون الولايات المتحدة مع حلفائها الإقليميين في تطويرها، بما يحقق الازدهار للدول المجاورة ولنا على حد سواء. وسيباشر مجلس الأمن القومي فورًا عملية تنسيق واسعة بين الوكالات، مدعومة بالتحليل الاستخباراتي، لتحديد النقاط والموارد الاستراتيجية في المنطقة بهدف حمايتها وتطويرها بالشراكة مع حلفائنا.

لقد أحدث المنافسون من خارج النصف الغربي للكرة الأرضية اختراقات كبيرة في منطقتنا، لإلحاق الضرر بمصالحنا الاقتصادية في المدى القريب، وبما قد يشكّل تهديدًا استراتيجيًا مستقبليًا. إن السماح بهذه التوغلات دون ردع جاد كان خطأً استراتيجيًا أميركيًا كبيرًا خلال العقود الماضية.

يجب أن تكون الولايات المتحدة القوة المهيمنة في نصف الكرة الغربي لضمان أمننا وازدهارنا—وهو شرط يمكّننا من التحرك بثقة حيثما ومتى احتجنا داخل المنطقة. كما يجب أن تعتمد شروط تحالفاتنا، وكذلك شروط تقديم أي شكل من أشكال المساعدات، على تقليص النفوذ الأجنبي المعادي—بدءًا من السيطرة على القواعد العسكرية والموانئ والبنية التحتية الحيوية، وصولًا إلى شراء الأصول الاستراتيجية.

قد يكون من الصعب عكس بعض أشكال النفوذ الأجنبي بسبب التحالفات السياسية القائمة بين بعض الحكومات في أميركا اللاتينية وتلك القوى الخارجية. غير أن العديد من الحكومات ليست متحالفة أيديولوجيًا مع هذه القوى، بل تنجذب للتعاون معها لأسباب أخرى تشمل انخفاض التكاليف وقلة المتطلبات التنظيمية. وقد حققت الولايات المتحدة نجاحًا في تقليص النفوذ الخارجي عبر كشف التكاليف الخفية—من التجسس

إلى الأمن السيبراني وفخ الديون—المرتبطة بالمساعدات الأجنبية التي تبدو منخفضة التكلفة. ويجب علينا تسريع هذه الجهود، بما في ذلك باستخدام النفوذ الأميركي في مجالي التمويل والتكنولوجيا لدفع الدول إلى رفض تلك المساعدات.

في نصف الكرة الغربي—وكذلك في العالم كله—يجب أن توضح الولايات المتحدة أن السلع والخدمات والتكنولوجيا الأميركية هي أفضل خيار على المدى الطويل، لأنها ذات جودة أعلى ولا تحمل القيود المصاحبة لمساعدات دول أخرى. ومع ذلك، سنصلح نظامنا لتسريع الموافقات والتراخيص—لنجعل من أنفسنا الشريك المفضل. ويجب أن تكون جميع الدول أمام خيار واضح: إما العيش في عالم تقوده الولايات المتحدة، يقوم على سيادة الدول واقتصادات حرة، أو العيش في عالم بديل يقع تحت نفوذ دول بعيدة جغرافيًا.

يجب أن يكون كل مسؤول أميركي يعمل في المنطقة مطّلعًا على صورة النفوذ الخارجي الضار، وقادرًا في الوقت نفسه على ممارسة الضغط وتقديم الحوافز لحماية منطقتنا.

يتطلب نجاح حماية نصف الكرة الغربي تعاونًا أوثق بين الحكومة الأميركية والقطاع الخاص، كما يجب أن تكون جميع سفاراتنا على دراية بالفرص التجارية الكبرى في دول اعتمادها، ولا سيما العقود الحكومية. ويجب أن يدرك كل مسؤول أميركي يتعامل مع دول المنطقة أن جزءًا من دوره هو دعم الشركات الأميركية في المنافسة والنجاح.

ستحدد الحكومة الأميركية فرص الاستحواذ والاستثمار الاستراتيجية للشركات الأميركية في المنطقة، وستعرض هذه الفرص على جميع برامج التمويل الحكومية، بما في ذلك مؤسسات وزارات الخارجية والدفاع والطاقة، وإدارة المشروعات الصغيرة، ومؤسسة تمويل التنمية الدولية، وبنك التصدير والاستيراد، ومؤسسة تحدي الألفية. كما ينبغي لنا التعاون مع حكومات المنطقة وشركاتها لبناء بنية تحتية للطاقة قوية ومرنة، والاستثمار في المعادن الاستراتيجية، وتعزيز شبكات الاتصالات السيبرانية القائمة والمستقبلية باستخدام التشفير والقدرات الأمنية الأميركية. ويمكن لهذه الكيانات الحكومية الأميركية تمويل جزء من تكاليف شراء السلع الأميركية في الخارج.

كما يجب على الولايات المتحدة مقاومة وعكس إجراءات مثل الضرائب المستهدِفة والتنظيم غير العادل ومصادرة الممتلكات التي تضر بالشركات الأميركية. وينبغي أن تتضمن شروط الاتفاقيات التي نعقدها—خاصة مع الدول الأكثر اعتمادًا علينا، وبالتالي نملك أكبر نفوذ عليها—عقودًا حصرية لصالح شركاتنا. وفي الوقت نفسه، يجب أن نبذل كل جهد لطرد الشركات الأجنبية التي تبني البنى التحتية في المنطقة.

ب. آسيا: اكتساب المستقبل الاقتصادي ومنع المواجهة العسكرية القيادة من موقع قوة

نجح الرئيس ترامب بمفرده في قلب أكثر من ثلاثة عقود من الافتراضات الأميركية الخاطئة بشأن الصين؛ تلك الافتراضات التي رأت أن فتح أسواقنا للصين، وتشجيع الشركات الأميركية على الاستثمار فيها، ونقل صناعاتنا إليها، سيؤدي إلى دمج الصين فيما يسمى بـ "النظام الدولي القائم على القواعد"، ولكن لم يحدث ذلك. فقد أصبحت الصين غنية وقوية، واستفادت من ثروتها وقوتها على نحو كبير، أما النخب الأميركية—عبر أربع إدارات متعاقبة من كلا الحزبين—فكانت إما متواطئة طوعاً مع الاستراتيجية الصينية أو غارقة في حالة إنكار.

يُعدّ إقليم المحيطين الهندي والهادئ مصدر ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي على أساس تعادل القوة الشرائية، وثلث الناتج العالمي على أساس القيمة الاسمية—ومما لاشك فيه أن هذه الحصة ستزداد خلال القرن الحادي والعشرين. وهذا يعني أن الإقليم أصبح بالفعل، وسيظل، أحد أهم ساحات التنافس الاقتصادي والجيوسياسي في القرن القادم. ولضمان الازدهار في الداخل، لا بدّ من أن ننافس بقوة في تلك الساحة—وقد بدأنا بالفعل. فقد وقع الرئيس ترامب خلال جولته في أكتوبر 2025 اتفاقيات كبرى تعمّق روابطنا الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والدفاعية، وتؤكّد التزامنا بإقليم المحيطين الهندي والهادئ الحر والمفتوح.

ولا تزال الولايات المتحدة تمتلك مقومات هائلة—أقوى اقتصاد وجيش في العالم، وريادة في الابتكار، وقوة ناعمة لا تُضاهى، وسجلاً تاريخياً في دعم الحلفاء—تمكّنها من المنافسة بثقة. يبني الرئيس ترامب اليوم تحالفات ويعزز شراكات في الإقليم ستشكل أساس الأمن والازدهار لعقود قادمة.

الاقتصاد: الرهان الأهم

منذ انفتاح الاقتصاد الصيني على العالم عام 1979، ظلت العلاقات التجارية بين بلدينا مختلّة بشكل جوهري. فقد بدأت العلاقة بين اقتصاد متقدم وغني واقتصاد من بين الأفقر عالمياً، ثم تحولت تدريجياً إلى علاقة بين ندّين اقتصاديين، بينما ظلّ الموقف الأميركي—حتى وقت قريب—أسيراً لافتراضات تعود لعقود مضت.

تكيفت الصين مع التحول في سياسات الرسوم الجمركية الأميركية الذي بدأ عام 2017 عبر تعزيز قبضتها على سلاسل التوريد، خاصة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل—وهي إحدى أهم ساحات المنافسة الاقتصادية في العقود المقبلة. وقد تضاعفت صادرات الصين إلى الدول منخفضة الدخل بين عامي 2020 و2024. كما تستورد الولايات المتحدة بضائع صينية عبر وسطاء ومصانع بنتها الصين في أكثر من دولة، بما فيها المكسيك. واليوم، تبلغ صادرات الصين إلى الدول منخفضة الدخل نحو أربعة أضعاف صادراتها إلى الولايات المتحدة. وعندما تولّى الرئيس ترامب منصبه لأول مرة عام 2017، كانت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة تمثّل 4% من الناتج المحلي الصيني، لكنها انخفضت الآن إلى ما يزيد قليلاً على 2%. إلا أن الصين تواصل التصدير إلى الولايات المتحدة عبر دول وسيطة.

وتمضي الولايات المتحدة قدماً نحو إعادة التوازن في علاقتها الاقتصادية مع الصين، على أساس مبدأي **المعاملة بالمثل والعدالة**، بهدف استعادة الاستقلال الاقتصادي الأميركي. يجب أن يكون التبادل التجاري مع الصين متوازناً ومحصوراً في القطاعات غير الحساسة. وإذا استمرت أميركا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مع الحفاظ على علاقة اقتصادية متبادلة المنفعة مع بكين، فمن المتوقع أن يرتفع حجم الاقتصاد الأميركي من 30 تريليون دولار في 2025 إلى 40 تريليوناً في ثلاثينيات هذا القرن—وهو ما سيضع الولايات المتحدة في موقع يمكّنها من الحفاظ على مكانتها كأقوى اقتصاد عالمي. غايتنا القصوى هي وضع أسس متينة للقدرة الاقتصادية طويلة الأمد.

ومن الأهمية بمكان أن يترافق ذلك مع تركيز كبير ومستمر على الردع لتجنب الحرب في إقليم المحيطين الهندي والهادئ .ويمكن لهذا النهج المتكامل أن يخلق دورة إيجابية، حيث يتيح الردع القوي مساحة أكبر لاتخاذ إجراءات اقتصادية منضبطة، بينما تولّد تلك الإجراءات موارد أميركية إضافية لتعزيز الردع على المدى الطويل.

ولتحقيق ذلك، هناك متطلبات أساسية:

أولاً، حماية الاقتصاد والشعب الأميركيين من أي ضرر، من أي دولة أو جهة. ويعني ذلك القضاء على:

- الدعم الحكومي الصيني الموجّه والممارسات الصناعية الاحتكارية.
- الممارسات التجارية غير العادلة.
- تدمير الوظائف وإزالة التصنيع.
- سرقة الملكية الفكرية والتجسس الصناعي واسع النطاق.
- تهديدات سلاسل التوريد والوصول إلى الموارد الحيوية، بما فيها المعادن والعناصر النادرة.
- تصدير السلائف الكيميائية للفنتانيل التي تُغذّي أزمة المخدرات في الولايات المتحدة.
- الدعاية وعمليات التأثير وأساليب التخريب الثقافي.

ثانياً، العمل مع الحلفاء، الذين يضيف اقتصادهم المشترك 35 تريليون دولار إلى اقتصادنا الذي يبلغ 30 تريليوناً—أي أكثر من نصف الاقتصاد العالمي—لمواجهة الممارسات الاقتصادية الاحتكارية، وضمان ألا تتحول اقتصادات الحلفاء إلى اقتصادات تابعة لقوة منافسة.

وسنواصل تعزيز العلاقات التجارية وغيرها مع الهند لتشجيع دورها في أمن المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك استمرار التعاون في إطار الرباعية مع أستراليا واليابان والولايات المتحدة. علاوة على ذلك، ، سنعمل أيضًا على مواءمة سياسات حلفائنا وشركائنا مع مصالحنا المشتركة في منع هيمنة أي دولة منافسة.

الحفاظ على التفوق التكنولوجي والعسكري

يجب على الولايات المتحدة في الوقت نفسه الاستثمار في البحث العلمي للحفاظ على تفوقها في أحدث التقنيات العسكرية وذات الاستخدام المزدوج وتعزيزه، مع التركيز على المجالات التي تتمتع فيها الولايات المتحدة بمزايا أقوى. وتشمل هذه المجالات: تحت سطح البحر، والفضاء، والطاقة النووية، بالإضافة إلى مجالات أخرى ستحدد مستقبل القوة العسكرية، مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية، والأنظمة ذاتية التشغيل، بالإضافة إلى الطاقة اللازمة لتغذية هذه المجالات.

كما تتيح الشراكة بين الحكومة الأميركية والقطاع الخاص مراقبة التهديدات المستمرة لشبكاتنا الحيوية، مما يعزز قدرتنا على الاستجابة الفورية وعمليات الدفاع والهجوم السيبراني، مع حماية القدرة التنافسية الأميركية وضمان متانة القطاع التكنولوجي.

ويتطلّب تعزيز هذه القدرات تخفيف القيود التنظيمية لرفع قدرتنا التنافسية، وتسريع الابتكار، وتوسيع الوصول إلى الموارد الطبيعية الأميركية، وضمان توازن عسكري يخدم الولايات المتحدة وحلفاءها.

بالإضافة إلى الحفاظ على التفوق الاقتصادي وتعزيز نظام تحالفاتنا في مجموعة اقتصادية، يجب على الولايات المتحدة تنفيذ مشاركة دبلوماسية واقتصادية قوية بقيادة القطاع الخاص في تلك البلدان التي من المرجح أن تشهد غالبية النمو الاقتصادي العالمي خلال العقود المقبلة.

الدبلوماسية الاقتصادية ومبدأ "أمريكا أولاً"

تسعى دبلوماسية "أمريكا أولاً" إلى إعادة التوازن للعلاقات التجارية العالمية. وقد أوضحنا لحلفائنا أن العجز الأميركي في الحساب الجاري غير قابل للاستمرار. بالإضافة إلى أنه يجب تشجيع أوروبا واليابان وكوريا وأستراليا وكندا والمكسيك وغيرها على تبنّي سياسات تجارية تساعد في إعادة توازن الاقتصاد الصيني نحو الاستهلاك المحلي، لأن مناطق مثل جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط لن تكون قادرة وحدها على امتصاص فائض الإنتاج الصيني الضخم.

تتفوق الشركات الصينية المدعومة من الدولة في بناء البنى التحتية المادية والرقمية، كما أعادت الصين ضخ ما يقرب من 1.3 تريليون دولار من فوائضها التجارية في شكل قروض لشركائها التجاريين. ولم تطوّر الولايات المتحدة وحلفاؤها حتى الآن خطة مشتركة شاملة تجاه "الجنوب العالمي"، رغم امتلاكهم موارد ضخمة: سبع تريليونات دولار من الأصول الأجنبية الصافية، و1.5 تريليون دولار في مؤسسات التمويل الدولية. وتلتزم الإدارة الحالية بإصلاح تلك المؤسسات بما يخدم المصالح الأميركية.

إن ما يميز الولايات المتحدة هو الانفتاح، الشفافية، المصداقية، الالتزام بالحرية والابتكار والرأسمالية—يجعلها الشريك المفضل عالمياً. ولذا يجب أن نقدّم لشركائنا حزمة من الحوافز:
التعاون في التكنولوجيا المتقدمة، صفقات دفاعية، وإمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الأميركية.

أظهرت زيارات الرئيس ترامب الرسمية لدول الخليج في مايو 2025 قوة التكنولوجيا الأمريكية وجاذبيتها. وهناك، نال الرئيس دعم دول الخليج لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الأمريكية المتفوقة، مما عزز شراكاتنا. وبالمثل، ينبغي لأمريكا أن تحشد حلفائها وشركائها الأوروبيين والآسيويين، بما في ذلك الهند، لتعزيز وتحسين مواقفنا المشتركة في نصف الكرة الغربي، وفي أفريقيا فيما يتعلق بالمعادن الحيوية. ينبغي أن نشكل تحالفات تستخدم مزايانا النسبية في التمويل والتكنولوجيا لبناء أسواق تصدير مع الدول المتعاونة، كما ينبغي ألا يتوقع شركاء أمريكا الاقتصاديون بعد الآن تحقيق دخل من الولايات المتحدة من خلال الطاقة الإنتاجية الفائضة والاختلالات الهيكلية، بل أن يسعوا بدلاً من ذلك إلى تحقيق النمو من خلال التعاون المُدار المرتبط بالتوافق الاستراتيجي والحصول على استثمارات أمريكية طويلة الأجل.

بفضل أسواق رأس المال الأكبر، والأكثر كفاءة في العالم، تستطيع أمريكا مساعدة الدول منخفضة الدخل على تطوير أسواق رأس مالها الخاصة وربط عملاتها بالدولار بشكل أوثق، مما يضمن مستقبل الدولار كعملة احتياطية عالمية. تبقى أعظم مزايانا هي نظامنا الحكومي واقتصاد السوق الحر الديناميكي. ومع ذلك، لا يمكننا افتراض أن مزايا نظامنا ستسود تلقائيًا. لذا، فإن استراتيجية الأمن القومي ضرورية.

الردع العسكري ومنع الصراع

على المدى الطويل، يظل الحفاظ على التفوق الاقتصادي والتكنولوجي الأميركي الضمانة الأكثر فعالية لمنع نشوب صراع عسكري واسع النطاق.

ويظل الحفاظ على توازن عسكري تقليدي مواتٍ للولايات المتحدة أحد عناصر المنافسة الاستراتيجية. وتستحوذ تايوان على تركيز كبير؛ ليس فقط لأنها مركز عالمي لصناعة أشباه الموصلات، بل لأنها أيضاً مفتاح الوصول إلى "سلسلة الجزر الثانية" وتشكّل نقطة استراتيجية تفصل شمال شرق آسيا عن جنوب شرقها. ومع مرور ثلث الشحن العالمي عبر بحر الصين الجنوبي، فإن أي صراع هناك ستكون له تداعيات خطيرة على الاقتصاد الأميركي .وعليه، فإن منع الصراع حول تايوان—من خلال الحفاظ على تفوق عسكري رادع—هو أولوية قصوى وسوف نتمسك بسياسة الولايات المتحدة التقليدية بشأن تايوان، أي عدم دعم أي تغيير أحادي للوضع القائم.

سنبني جيشًا قادرًا على صد العدوان في أي مكان في سلسلة الجزر الأولى. لكن الجيش الأمريكي لا يستطيع، ولا ينبغي أن يضطر، إلى القيام بذلك بمفرده. يجب على حلفائنا أن يكثفوا جهودهم وينفقوا - والأهم من ذلك - أن يقوموا بالمزيد من أجل الدفاع الجماعي. ينبغي أن تركز الجهود الدبلوماسية الأمريكية على الضغط على حلفائنا وشركائنا في سلسلة الجزر الأولى للسماح للجيش الأمريكي بمزيد من الوصول إلى موانئهم ومرافقهم الأخرى، وزيادة إنفاقهم على دفاعهم الخاص، والأهم من ذلك، الاستثمار في القدرات الهادفة إلى ردع العدوان. سيؤدي ذلك إلى ربط قضايا الأمن البحري على طول سلسلة الجزر الأولى، مع تعزيز قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على صد أي محاولة للاستيلاء على تايوان أو تحقيق توازن قوى غير مواتٍ لنا يجعل الدفاع عن تلك الجزيرة مستحيلًا.

من التحديات الأمنية ذات الصلة إمكانية سيطرة أي منافس على بحر الصين الجنوبي. قد يسمح هذا لقوة معادية محتملة بفرض نظام رسوم على أحد أهم ممرات التجارة العالمية، أو - وهو الأسوأ - إغلاقه وإعادة فتحه متى شاءت. ستضر أي من هاتين النتيجتين بالاقتصاد الأمريكي ومصالح الولايات المتحدة الأوسع. في هذه الحالة، يجب وضع تدابير صارمة إلى جانب الردع اللازم لإبقاء تلك الممرات مفتوحة، خالية من "الرسوم"، وغير خاضعة لإغلاق تعسفي من قبل دولة واحدة. سيتطلب هذا ليس فقط المزيد من الاستثمار في قدراتنا العسكرية - وخاصة البحرية - بل أيضًا تعاونًا قويًا مع كل دولة معرضة للمعاناة، من الهند إلى اليابان وما وراءها، إذا لم تُعالج هذه المشكلة.

تأسيسًا على دعوات الرئيس ترامب لزيادة تقاسم الأعباء الدفاعية، يجب على اليابان وكوريا الجنوبية زيادة إنفاقهما الدفاعي بوتيرة ملموسة، وتطوير القدرات اللازمة لردع الخصوم وحماية سلسلة الجزر الأولى. كما ستعزز الولايات المتحدة وجودها العسكري في غرب المحيط الهادئ، مع الحفاظ على خطاب حازم بشأن زيادة الإنفاق الدفاعي لدى تايوان وأستراليا.

وفيما يتعلق بالصين، يجب أن نحث كلا البلدين على زيادة الإنفاق الدفاعي، مع التركيز على القدرات اللازمة لردع الأعداء وحماية سلسلة الجزر الأولى، بما في ذلك القدرات الجديدة.

إن منع الصراع يتطلّب يقظة استراتيجية في الإقليم، وتجديد القاعدة الصناعية الدفاعية، وزيادة الاستثمار العسكري الأميركي والأجنبي، وكسب المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية على المدى الطويل.

ملحوظة توضيحية خارج النص الأصلي

سلسلة الجزر الأولى

سلسلة الجزر الأولىfirst island chain ، يشير لأول سلسلة من الأرخبيل خارج ساحل البر القاري الشرق آسيوي. يتكون بصفة أساسية من جزر كوريل، الأرخبيل الياباني، جزر ريوكيو، تايوان، شمال الفلين، وبورنيو؛ من شبه جزيرة كامچتاكا حتى شبه جزيرة الملايو. حسب بعض تعريفات ترتكز سلسلة الجزيرة الأولى على الحافة الشمالية لساحل الشرق الأقصى الروسي شمال جزيرة سخالين، حيث تعتبر جزيرة سخالين أول رابط في السلسلة. ومع ذلك، يعتبر آخرون اللوشن هي الرابط الأولى في أقصى الشمال الشرقي بالسلسلة.

سلسلة الجزر الثانية

تشمل سلسلة الجزر الثانية الجزء الشمالي الأوسط من الحدود إلى حوض المحيط الهادي، وسلسلة الجزر الثالثة كجزء من الامتداد الجنوبي للحدود. وهناك تفسيران مختلفان، لكن النسخة الأكثر استخداماً يشير إلى سلسلة الجزر التي تتكون من جزر بونين وجزر البراكين اليابانية، بالإضافة إلى جزر ماريانا (وأبرزها گوام، وهي إقليم غير مشهر تابع للولايات المتحدة مع قاعدة عسكرية محصنة بشدة)، وجزر كارولين الغربية (ياپ وپالاو)، وتمتد إلى غينيا الجديدة الغربية .تخدم السلسلة كحدود بحرية شرقية لبحر الفلين.

ج. تعزيز النهضة الأوروبية

اعتاد المسؤولون الأميركيون النظر إلى مشكلات أوروبا من زاوية ضعف الإنفاق العسكري والركود الاقتصادي. وعلى الرغم من صحة هذا التوصيف جزئيًا، فإن المشكلات الحقيقية التي تواجه أوروبا أعمق بكثير.

فقد استمرت أوربا في فقد حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي—إذ تراجعت من 25% عام 1990 إلى 14% اليوم—ويُعزى ذلك جزئيًا إلى السياسات التنظيمية الوطنية والعابرة للحدود التي تقوّض الإبداع وروح المبادرة.

غير أن هذا التراجع الاقتصادي يظل أقل خطورة مقارنة بالاحتمال الأشد قتامة وهو خطر محو الهوية الحضارية .فالقضايا الكبرى التي تواجه أوروبا اليوم تشمل سياسات الاتحاد الأوروبي والهيئات العابرة للقوميات التي تُضعف الحرية السياسية والسيادة الوطنية، وسياسات الهجرة التي تُغيّر تركيبة القارة وتخلق توترًا داخليًا، إلى جانب الرقابة على حرية التعبير وقمع المعارضة السياسية، وانهيار معدلات الولادة، وفقدان الهويات الوطنية والثقة الذاتية.

وإن استمرت الاتجاهات الحالية، فستصبح ملامح القارة غير قابلة للتعرّف خلال عشرين عامًا أو أقل. ومن ثم، ليس واضحًا ما إذا كانت بعض الدول الأوروبية ستحتفظ باقتصادات وجيوش قوية بما يكفي لتبقى حليفة موثوقة. وكثير من هذه الدول يضاعف الالتزام بمساره الحالي. ونحن نريد لأوروبا أن تبقى أوروبية، وأن تستعيد ثقتها الحضارية، وأن تتخلى عن نموذجها الفاشل القائم على الخنق التنظيمي.

ويبرز هذا الافتقار للثقة بشكل أكبر في علاقة أوروبا بروسيا. فالحلفاء الأوروبيون يمتلكون تفوقًا كبيرًا في القوة الصلبة مقارنة بروسيا في معظم المقاييس، باستثناء الأسلحة النووية. ونتيجة للحرب في أوكرانيا، أصبحت علاقات أوروبا بروسيا متوترة إلى حد بعيد، ويرى كثير من الأوروبيين في روسيا تهديدًا وجوديًا. وستتطلّب إدارة هذه العلاقة الأوروبية–الروسية انخراطًا دبلوماسيًا أميركيًا مكثفًا، لإعادة بناء شروط الاستقرار الاستراتيجي عبر أوراسيا، وتقليل أخطار اندلاع صراع بين روسيا والدول الأوروبية.

ومن مصلحة الولايات المتحدة الأساسية التفاوض من أجل وقف سريع للأعمال القتالية في أوكرانيا، بغية استقرار اقتصادات أوروبا، ومنع أي تصعيد غير مقصود أو توسع للحرب، وإعادة إرساء الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا، إضافة إلى تمكين مرحلة إعادة إعمار أوكرانيا بعد الحرب لضمان بقائها دولة قابلة للحياة.

لقد أفضت حرب أوكرانيا إلى نتيجة عكسية تمثلت في زيادة اعتماد أوروبا—وخاصة ألمانيا—على الخارج. فاليوم، تبني الشركات الكيميائية الألمانية منشآت معالجة ضخمة في الصين، معتمدة على الغاز الروسي الذي لم يعد متاحًا لها محليًا. وتجد إدارة ترامب نفسها على خلاف مع مسؤولين أوروبيين يعيشون على أوهام غير واقعية بشأن الحرب، ويقودون حكومات أقلية غير مستقرة كثيرًا ما تتجاوز المبادئ الديمقراطية لقمع المعارضة. وعلى الرغم من أن غالبية الأوروبيين يريدون السلام، إلا أن هذا المطلب لا يجد طريقه إلى

السياسات العامة، إلى حد كبير بسبب التلاعب بالعمليات الديمقراطية. ويمثّل هذا الأمر أهمية استراتيجية للولايات المتحدة، لأن الدول الأوروبية لا يمكنها إصلاح نفسها وهي غارقة في أزمة سياسية.

ومع ذلك، تبقى أوروبا محورية استراتيجيًا وثقافيًا للولايات المتحدة. فالتجارة عبر الأطلسي ركيزة من ركائز الاقتصاد العالمي وازدهار أميركا. ولا تزال القطاعات الاقتصادية الأوروبية—من الصناعة إلى التكنولوجيا والطاقة—من الأكثر متانة عالميًا. كما تحتضن أوروبا أبحاثًا علمية رائدة ومؤسسات ثقافية عالمية. ومن ثم، لا يمكن للولايات المتحدة ولا ينبغي لها التخلي عن أوروبا؛ فذلك سيلحق ضررًا مباشرًا بأهداف هذه الاستراتيجية.

وينبغي للدبلوماسية الأميركية أن تواصل الدفاع عن الديمقراطية الحقيقية وحرية التعبير والاحتفاء بهويات الدول الأوروبية وتاريخها. وتشجع الولايات المتحدة حلفاءها السياسيين في أوروبا على دعم هذا الإحياء الروحي، وقد أصبح صعود الأحزاب الوطنية في أوروبا سببًا وجيهًا للتفاؤل.

وهدفنا هو مساعدة أوروبا على تصحيح مسارها الحالي. فنحن بحاجة إلى أوروبا قوية تساعدنا في المنافسة العالمية، وتعمل إلى جانبنا لمنع أي خصم من الهيمنة على القارة الأوروبية.

ومن الطبيعي أن تشعر الولايات المتحدة بروابط عاطفية قوية تجاه القارة الأوروبية—وتجاه بريطانيا وإيرلندا بشكل خاص. وتعتمد واشنطن استراتيجيًا على حلفاء ديمقراطيين مبدعين وقادرين وواثقين للمساهمة في إرساء الأمن والاستقرار. ونريد العمل مع دول متوافقة معنا وتسعى لاستعادة عظمتها السابقة.

وعلى المدى الطويل، من الممكن—بل من المحتمل—أن تصبح بعض دول الناتو ذات أغلبية غير أوروبية خلال بضعة عقود. وعندها ستطرح تساؤلات حول رؤيتها لدورها العالمي أو تحالفها مع الولايات المتحدة مقارنة بمن وقّعوا على ميثاق الناتو في منتصف القرن العشرين.

وتتمثل أولويات السياسة الأميركية العامة تجاه أوروبا في الآتي:

- ❖ إعادة إرساء ظروف الاستقرار داخل أوروبا وتحقيق الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا.
- ❖ تمكين أوروبا من الاعتماد على نفسها والعمل كمجموعة من الدول ذات السيادة المتحالفة، وتحمّل المسؤولية الأساسية عن دفاعها، دون الوقوع تحت هيمنة أي قوة معادية.
- ❖ تعزيز المقاومة الأوروبية للمسار الحالي الذي تنتهجه بعض الحكومات.
- ❖ فتح الأسواق الأوروبية أمام السلع والخدمات الأميركية وضمان معاملة عادلة للعمال والشركات الأميركية.
- ❖ دعم الدول القوية في وسط وشرق وجنوب أوروبا عبر العلاقات التجارية ومبيعات السلاح والتعاون السياسي وبرامج التبادل الثقافي والتعليمي.
- ❖ إنهاء فكرة اعتبار الناتو تحالفًا قابلًا للتوسع بلا حدود، والحيلولة دون ترسيخ هذه الصورة في الواقع.
- ❖ تشجيع أوروبا على اتخاذ إجراءات ضد فائض القدرة الإنتاجية التجارية، والسرقة التكنولوجية، والتجسس السيبراني، وغيرها من الممارسات الاقتصادية العدائية.

د. الشرق الأوسط: تحويل الأعباء وبناء السلام

على مدى نصف قرن على الأقل، احتلت منطقة الشرق الأوسط صدارة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية عن باقي المناطق في العالم، ولأسباب واضحة: فقد كانت المنطقة لعدة عقود أهم مورّد للطاقة في العالم، ومسرحًا رئيسيًا للتنافس بين القوى العظمى، وبؤرة صراعات تهدد بالامتداد إلى العالم الأوسع، بل وحتى إلى الأراضي الأمريكية نفسها.

أما اليوم، فلم يعد اثنان على الأقل من تلك العوامل قائمين. فقد تنوّعت إمدادات الطاقة إلى حدّ كبير، وأصبحت الولايات المتحدة مرة أخرى مصدّرًا صافياً للطاقة. كما أن التنافس بين القوى الكبرى حلّ محلّ صراع القوى العظمى، وتحتفظ الولايات المتحدة فيه بأفضلية بارزة، عزّزها نجاح الرئيس ترامب في إحياء تحالفاتنا في الخليج، ومع شركاء عرب آخرين، ومع إسرائيل.

وتبقى الصراعات العامل الأكثر إرباكًا في منطقة الشرق الأوسط، لكن حجم المشكلة اليوم أقل مما قد توحي به عناوين الأخبار. فإيران—القوة الأكثر زعزعة للاستقرار في المنطقة—أُضعفت إلى حد كبير بفعل العمليات الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر 2023، وكذلك عملية «مطرقة منتصف الليل» في يونيو 2025 التي أمر بها الرئيس ترامب، والتي وجهت ضربة كبيرة للبرنامج النووي الإيراني. وما زال الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني معقدًا، لكنّ التقدم نحو سلام أكثر استدامة بات ممكنًا بفضل اتفاق وقف إطلاق النار وتحرير الرهائن الذي تفاوض عليه الرئيس ترامب. كما أن الداعمين الرئيسيين لحركة حماس إما أضعفوا أو انسحبوا. وتظلّ سوريا مصدرًا محتملاً للمشكلات، لكنها قد تستقر وتستعيد دورها الطبيعي كطرف فاعل وإيجابي في المنطقة بدعم أمريكي، وعربي وإسرائيلي وتركي.

ومع تراجع القيود المفروضة على سياسات الطاقة وارتفاع إنتاج الولايات المتحدة، سيتراجع كذلك السبب التاريخي لتركيز واشنطن على الشرق الأوسط. وستتحول المنطقة تدريجيًا إلى مصدر ووجهة للاستثمار الدولي في قطاعات تتجاوز النفط والغاز، بما في ذلك الطاقة النووية، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الدفاعية. ويمكن للولايات المتحدة أيضًا العمل مع شركائها في الشرق الأوسط لتعزيز مصالح اقتصادية أخرى، من تأمين سلاسل التوريد إلى دعم فرص بناء أسواق منفتحة وصديقة في مناطق أخرى من العالم، مثل إفريقيا.

كما يُظهر شركاء الشرق الأوسط التزامًا متزايدًا بمكافحة التطرف، وهو توجه يجب على السياسة الأمريكية الاستمرار في دعمه. غير أن النجاح في ذلك يتطلب التخلي عن النهج الأمريكي الخاطئ المتمثل في الضغط على هذه الدول—خصوصًا الملكيات الخليجية—للتخلي عن تقاليدها وأشكال حكمها التاريخية. فالتشجيع والثناء على الإصلاح يجب أن يكونا حيثما وجد هذا الإصلاح بشكل طبيعي، دون محاولة فرضه من الخارج. إن مفتاح العلاقات الناجحة مع الشرق الأوسط يكمن في قبول المنطقة وقادتها ودولها كما هي، والعمل المشترك في مجالات المصالح المتبادلة.

وستظل للولايات المتحدة مصالح أساسية ثابتة، بما في ذلك ضمان ألّا تقع إمدادات الطاقة الخليجية في أيدي عدو صريح، والمحافظة على بقاء مضيق هرمز مفتوحًا، وضمان الملاحة في البحر الأحمر، ومنع المنطقة من أن تصبح بؤرة للإرهاب الموجّه ضد المصالح الأمريكية أو ضد الوطن الأمريكي نفسه، وضمان أمن إسرائيل. ويمكننا ويجب علينا مواجهة هذه التهديدات فكريًا وعسكريًا من دون الانخراط في حروب «بناء الدولة» الطويلة وغير

المجدية. كما أن لدينا مصلحة واضحة في توسيع اتفاقيات أبراهام لتشمل مزيدًا من دول المنطقة، ودولًا أخرى في العالم الإسلامي.

ومع ذلك، فقد انتهى العصر الذي كانت فيه منطقة الشرق الأوسط تهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية في التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد وفي تنفيذ السياسات اليومية—وليس لأن المنطقة لم تعد مهمة، بل لأنها لم تعد مصدر إزعاج دائم أو تهديدًا وشيكًا بكارثة كما كانت سابقًا. بل إنها تبرز الآن كمجال للشراكة والصداقة والاستثمار—وهو اتجاه ينبغي الترحيب به وتعزيزه. وفي الواقع، فإن قدرة الرئيس ترامب على توحيد العالم العربي في شرم الشيخ سعيًا للسلام والتطبيع ستتيح للولايات المتحدة أخيرًا إعادة ترتيب أولوياتها بما يخدم المصالح الأمريكية أولًا.

هـ. إفريقيا

لطالما انصبّ تركيز السياسة الأميركية في إفريقيا، ولسنوات طويلة، على تقديم الأيديولوجيا الليبرالية ونشرها لاحقًا. غير أنّ الولايات المتحدة ينبغي أن تتجه بدلًا من ذلك نحو إقامة شراكات مع دول مختارة بهدف تخفيف حدّة النزاعات، وتعزيز علاقات تجارية متبادلة المنفعة، والانتقال من نموذج المساعدات الخارجية إلى نموذج الاستثمار والنمو القادر على توظيف الموارد الطبيعية الهائلة لإفريقيا وإمكاناتها الاقتصادية الكامنة.

تشمل فرص الانخراط الأميركي التفاوض حول تسويات للنزاعات القائمة (مثل: الكونغو الديمقراطية–رواندا، السودان)، ومنع اندلاع نزاعات جديدة (مثل: إثيوبيا–إريتريا–الصومال)، إلى جانب اتخاذ خطوات لإعادة النظر في نهجنا المتبع تجاه المساعدات والاستثمار) مثل: قانون النمو والفرص في إفريقيا .(AGOA ويجب كذلك توخي الحذر من عودة نشاط الجماعات الإرهابية الإسلامية في أجزاء من القارة، مع تجنّب أي وجود أو التزامات أميركية طويلة الأمد.

يتعيّن على الولايات المتحدة الانتقال من علاقة تقوم أساسًا على المساعدات تجاه إفريقيا إلى علاقة ترتكز على التجارة والاستثمار، مع إعطاء الأولوية للشراكات مع الدول القادرة والموثوقة والمستعدة لفتح أسواقها أمام السلع والخدمات الأميركية. ومن المجالات المباشرة المناسبة للاستثمار الأميركي في إفريقيا، والتي تحمل إمكانات عالية لتحقيق عائد جيد، قطاع الطاقة وتطوير المعادن الاستراتيجية.

إنّ تطوير الولايات المتحدة لتقنيات الطاقة النووية المدعومة أميركيًا، والغاز البترولي المسال، والغاز الطبيعي المسال، يمكن أن يدرّ أرباحًا للشركات الأميركية، وأن يدعم المنافسة على المعادن الحيوية وغيرها من الموارد الأساسية.